

قال اللقائي نعمت لاسم لا لزمان والتقدير موضوع لما مضى ولو قال به له
 ويده ما بعده ما مضى المستقبل كان اخصر واظهر **قوله** فانه اي ما كان
 بمنزلة اذ واذا انما تقدم **قوله** بمنزلة اي اذ واذا اقل اللقائي فني
 ضمير المتعاطفين لان التصديق لم يحكم لهما على حد قوله تعالى نالده
 اولي بهما انتهى وحاصله ان اوهنا للتشبيه لا لاحد الشيين او قوله
 ان او يفرد الضمير بمدها محمول على الثانية دون الاولى كما مضى عليه
 الايدي ونقله المصنف عنه في جملة المعترضه **قوله** فيما ايضا فان
 اليه قال اللقائي ايضا فان صلة جرته على ما هي له نازما واقعة على الجملة
 المضان اليها والاضافة وصفا ثابت للمضان وقد ابرر الضمير العائد
 على ما حيا الصلة الحقيقية فلا حاجة الى ان يقول ايضا فان هو اليه فنه
قوله ويستعمل في الحاج تادم قال اللقائي لقال ان يقول كونه بمنزلة
 اذا اقتضى تاويله باضمار كان الثانية واسما لا استماعه وجوابه ان
 التاويل المذكور سابق فيما سمع ولا يسوغ ان يكلم به من غير سماع **قوله**
 واقعة الناظر اي غير النظر بل قوله محتج الى اخره واما في النظر
 فكلامه محتمل قال المصنف في الحواشي فان قلت في الاقاله وما كانا معني
 كذا قلت يحتمل وجهين احدهما ان يكون اراد ذلك وترك ذكره التفتا
 بانه عليه فيما كان بمعنى اذ وهذا الضمير له ابنه والشايع ان يكون
 المحكوم ثابت في موافق اذ دون اذ وهو الظاهر فانه روي
 بقوله يوم هم بارون وقول الصحابي يوم لا دوشاعة بمعنى
 والديلان يمكن منارعة فيها لكن الذي يظهر لي ان غير اذ لا يلحق بها
 لانها مختص بالجملة الفعلية الالمانية من معنى الشرط لا امرية بلها
 فيه غيرهما من الظروف المستقبلية البهيمية على الذي نوه الناظم
 في اذ انه لا يلزمها الجملة الفعلية مستد لا بقوله انه لم يخفي في اي

عني

عني وان لم الفه الرجل الظلوم اي وعلي الاحتمال الثاني جرى الشارح فقال
 وانقصر عليه في التطم وانظر قول المصنف لا ينام تختص بالآخره الظاهر في
 ان غيرهما من الظروف لا يشابهها في ذلك مع قول الشارح في الفصل الاثني
 وقال ابن مالك بل يشبه الظروف الاخره فانه صرح في ان الظروف تضمنت
 معنى الشرط **قوله** محتجا بقوله تعالى يوم هم الى اخره قال اللقائي يروى
 احتجاه بان ذلك ليس من محل النزاع وهو المصنف اذ اليوم موضوع
 لزمان محدد واستعماله في مطلق الزمان مجاز لقوله تعالى لو واقعته
 يوم حصاده انتهى واقول صرح في شرح الكافية بان اليوم بهم علمه
 بانه عند العرب لا يختص بالهنا **قوله** وهذا ونحوه الى اخره قال اللقائي
 يعني يوم من شبيهه اذ لا يشبهه اذ **قوله** ولكن في شعبة الى اخره قال اللقائي
 ان قلت فيه جمع بين النقصين فانه طلب اول الشفاعة وهو يستلزم
 الاخبار بنقصها وانما الخبر بانه لا يفني شفعه شيئا وهو يستلزم الاخبار
 بانه لا ينعق فيه قلت الاستلزام الثاني ممنوع فان الذات لا يلزم من عدمها
 عدم نفع الشفاعة الصادرة عنها والعرق وجدان فانه الشفاعة مقرنة
 بالذات والمضوع وذلك مما يقرب القبول **فصل** قوله حلا عليهما قاله
 اللقائي ويخذه من هذا ان الحمل على المبي سبب للبناء فتزيد الاسباب على
 الورد المذكور اول الكتاب ولوجعل سبب البناء امتدادا لا افتقارا لعارض
 وتزويله منزلة الاصل كان اضبط انتهى وقد ذكر بعضهم ان الاسباب المذكورة
 اول الكتاب انما هي للبناء الواجب لا الجائز فان له اسباب اخرتها هذا **قوله**
 لوجه اسمية قال اللقائي يعني ولو كان الاسم المصدر به مبنيا اذ الاصل
 فيه الاعراب بخلاف الفعل فانه قبل شين ان المضارع العربي يترجم
 مع البناء نظرا لاصطه كالاسم فلم يترجم الاعراب فلما نظر لاجوابه وللأصل
 في اسم الزمان وهو الاعراب تعامل **قوله** واجاب بجهما البصريين بان الغنمة